

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٩

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية :

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بتفويض رئيس مجلس الوزراء

في بعض الاختصاصات :

وبناءً على ما عرضه وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية :

قرر :

(المادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع تنفيذ محطة رفع صرف صحي (الأمل)
الكاننة بحوض الدكر الغربي نمر (٤٤) حالياً وسابقاً (٢) - شبرا الخيمة - محافظة القليوبية ،
بمساحة قدرها (٤٠٠)م^٢ تقريباً ، وذلك لصالح الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي .

(المادة الثانية)

يستولي بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه بالمادة السابقة ،
والمبين موقعها وحدودها وأسماء ملاكها الظاهرين بالمذكرة والرسم التخطيطي الإجمالي
والكشف المرفقين .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء ، في ٣ جمادي الأولى سنة ١٤٤٠ هـ

(الموافق ٩ يناير سنة ٢٠١٩ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مديوني

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

مذكرة

للعرض على السيد أ.م. / رئيس مجلس الوزراء

بمختص

استصدار قرار منقعة عامة للأرض اللازمة لتنفيذ

محطة رفع الصرف الصحي الأمل بناحية شبرا الخيمة

محافظة القليوبية

نتشرف بالإحاطة بأن الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي يتولى تنفيذ محطة رفع الصرف الصحي الأمل بناحية شبرا الخيمة محافظة القليوبية .

والأمر يتطلب نزع ملكية الأرض اللازمة لتنفيذ المحطة عليها والتي تقع بحوض الذكر الغربي نمرة (٤٤) حالياً وسابقاً رقم (٢) القطعة رقم (١٣) بمسطح ٤٠٠م تقريباً ، وقد تم الحصول على المستندات والموافقات اللازمة لاستصدار قرار منقعة عامة وهي كالآتي :

١ - موافقة السيد الدكتور وزير الزراعة واستصلاح الأراضي .

٢ - كشف بأسماء الملاك الظاهرين المعد بمعرفة مديرية المساحة بالقليوبية .

٣ - موافقة المجلس التنفيذي لمحافظة القليوبية .

لذا فالأمر معروض على سيادتكم للتكرم بالموافقة على استصدار قرار منقعة عامة للأرض اللازمة لتنفيذ المحطة عليها والواقعة ضمن الحدود الواردة بكشف الملاك الظاهرين والمخرايط المساحية المرفقة ولصالح الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي طبقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠

وزير الإسكان

والمرافق والمجتمعات العمرانية

أ.م. / مصطفى كمال مديوني

[illegible]

